إعداد / محمد مرشد

(تعليم الفتاة) والموقف منه

اسفرت الدراسات التي اجريت حول اسباب تدني التحاق الفتيات بالمدارس وتركهن لها في وقت مبكر عن كشف اسباب مختلفة ومتعددة تتسم بالتداخل والتشابك . ويمكن تخليص اهم هذه الاسباب في الاتي :

١- الموقف العام من تعليم الفتيات :

يتأثر الموقف العام من تعليم الفتاة بوجه عام بتقدير دور المرأة في المجتمع ، ولقد اصبح الموقف السلبي من تعليم البنات في احيان كثيرة واقع اجتماعي مسلم به لا مجال لمناقشته سواء عند البحث عن مبررات عدم الحاق البنات بالمدارس ، او مبررات سحبهن منها في اوقات مبكرة . فهناك من يستغرب عند سؤاله " لماذا لم يتم الحاق البنت بالمدرسة " وهناك من يختلق مبررات قد لا تكون حقيقية كبعد المدرسة عن المنزل بينما تكون المدرسة ليست بعيدة ، او عدم توفر القدرة المالية بينما يكون الاولاد الذكور ملتحقين بالمدرسة .. الخ ، ان الموقف من تعليم البنات لا يؤثر فقط على عدم التحاق ، بل ايضا على الفتيات الملتحقات حيث اصبح امرا واقعا لا محالة انسحاب البنت من المدرسة عند بلوغ سن معينة او صف مدرسي معين . تذكر احدى الدراسات ان قرار ترك المدرسة بالنسبة للنصف من الفتيات لم يتخذ من قبل شخص او اشخاص بعينهم بل ان اكثر من ثلثهن لم يتذكرن على الاطلاق كيف خرجن من المدرسة . وتلحظ الدراسة ذاتها ان خروج هؤلاء الفتيات قد كان عملية طبيعية تلقائية ، وليس لها وجود في الذاكرة كحادثة لها اهمية تذكر في تاريخ الاسرة . كما ان الفتيات الملتحقات يجزمن انهن سينسحبن يوما ما من المدرسة (الشرعي:٩٥).

ويتضح الموقف العام من تعليم الفتاة عند تقدير اهمية التعليم ، وهل تعليم الاناث هو بقدر اهمية تعليم الذكور ، والمستوى التعليمي المناسب للذكور والاناث. فهناك شبه اجماع على اهمية التعليم ، الا ان هذا الموقف يتراجع كثيرا عند تقدير اهمية تعليم الاناث . ويبرر من لا يرى ان تعليم الاناث ليس بأهمية تعليم الذكور بان : المرأة لا تستفيد من التعليم ، لا يوجد عمل للمرأة المتعلمة في الريف ، عمل البنت في المنزل ولا تحتاج لتعليم ، المراة ضعيفة ولو تعلمت ، فائدة تعليم البنت يذهب للغير ، مردود تعليم البنت غير موجود ، تعليم البنت يساعدها على التمرد على زوجها واسرتها (مركز البحوث والتطوير التربوي ، الشرعي : ٩٥ ، الحوثي : ٩٩).

ويكتفي المجتمع اذ سمح بتعليم الفتاة ، وبالذات في الريف ، ان تحصل الفتاة على قدر محدود من التعليم .

ففي الوقت الذي ترى الغالبية (٧٠,٣٪) من الابناء ان المستوى التعليمي للذكور هو " جامعي فأكثر " لا ترى هذا المستوى مناسبا للاناث سوى (٣٤,٦٪) وبالمقابل ترى نسبة (١٦,٨٪) ان مستوى " دون ابتدائي يقرأ ويكتب " هو مناسب للاناث ، لا ترى سوى (٣,٨٪) ان هذا المستوى مناسب للذكور . (الحوثي : ٩٩)

وتلحظ دراسة اخرى ان هناك قناعة شائعة في اليمن ، وليس في شبوة فقط ، بأن الاناث لسن بحاجة الى نفس القدر من التعليم الذي يحتاجه الذكور ، حيث وجدت ذات الدراسة ان نسبة عالية من اعضاء الاسر والطالبات انفسهن ترى ان هناك حدود لتعليم البنت ، وتكاد تجمع ان التعليم الاساسي (٨١) او اقل من ذلك هو اقصى ما يجب ان تناله الفتاة من تعليم .

كما انه لم يقترح احد بأن مقدار ونوع تعليم البنت تحددهما قدراتها ورغباتها. والاغرب من ذلك انه عند استفتاء افراد العينة حول هذا الرأي لم يخرج رد الفعل عن الدهشة والحيرة (الشرعي : ٩٥).

٢- أسباب مادية / اقتصادية :

تتمحور هذه الاسباب حول معادلة الخسارة والربح ، والحقيقة ان هذه المعادلة بوجه عام تحكم نظرة الافراد للتعليم واهميته وبالذات في المناطق الريفية ، الا ان الفتيات يتحملن نتيجة تطبيقها كون ان فائدة تعليمهن لا تزال غامضة من جهة ، ولأن الاعتقاد بأن نتيجة تعليم الفتاة في الاخير لا يعود بفائدة على الاسر ذاتها التي قامت بالانفاق من اجله . وتحددت اهم الاسباب في هذا المجال من الطرف الاول كالتالي :

١- عدم القدرة على الانفاق او الاستمرار فيه لفترة الدراسة كاملة .
٢- الحاجة لجهد الفتيات في المساعدة داخل المنزل وخارجه .

اما من الطرف الثاني فتحددت كالتالي :

١- عدم فائدة تعليم الفتاة لانها يمكن أن تقوم بواجباتها العملية دون تعليم او بتعليم محدود .
٢- عدم وجود وظائف للفتيات المتعلمات في المناطق الريفية .
٣- فائدة تعليم البنت يذهب للغير .

والحقيقة ان القدرة المالية قد تمثل سببا وجيها لعدم الحاق الفتيات والفتيان بالمدرسة وسحبهم منها ، فإحدى الدراسات تذكر ان كبر حجم الاسرة من جهة واستمرار الضغوط الاقتصادية على الاسر والمتمثلة في تضخم الاسعار وتدني القوى الشرائية من جهة اخرى ، يؤدي الى استنزاف دخل الاسر في الانفاق على الاساسيات ولم تترك الا جزءا يسيرا للانفاق على الخدمات (اليونسيف : ٩٣) ووجدت دراسة اخرى ان انفاق الفين ريال سنويا يمثل عائقا امام الحاق الاطفال بالمدرسة (UNCIEF 97) .

والاسباب الاقتصادية ترد اكثر عندما يتصل السؤال بتعليم الفتاة . فالاسر يمكن ان تضحي ببعض احتياجاتها للانفاق على تعليم الفتيان ، الا انها لا تقوم بنفس السلوك عندما يتعلق الامر بتعليم الفتيات، وعندما يصل الامر الى المفاضلة بينهما يكون اختيار الحاق الفتيان دون الفتيات .

وعليه فان الصورة تبدو كالتالي :

- انفاق على تعليم الفتاة اثناء دراستها .
- خسارة عملها اثناء هذه الدراسة والذي له مردود على الاسرة .

وبالمقابل :

- لا فائدة تعود على الاسرة من تعليمها لانها يمكن ان تقوم بواجباتها من دونه .
- واذا كان لذلك فائدة فلا تجني الاسرة تلك الفائدة لانها في الاخير تتزوج وتذهب فائدة ذلك التعليم للغير .
- ولانه اولا واخيرا لا تتوفر وظائف للمتعلمات في الريف واللاتي يمكن ان يتخرجن من النظام التعليمي الحالي الذي لا يعد الافراد الا لوظائف حكومية او كتابية .

وتاليا اقرار الاستراتيجية الوطنية لتعليم البنات ، والاهم من كل ذلك تخصيص اعتمادات مالية لبناء فصول مستقلة للفتيات ، والاهتمام بتوظيف المزيد من المعلمات . هذا بجانب انشطة اخرى حظيت بالاهتمام كالتوعية بأهمية تعليم الفتيات ، واقرار تجريب مشاريع رائدة لتوفير فرص تعليمية للمتسربات من المدارس ..الخ.

ان نسبة العنصر النسوي في مجموع القوى العاملة في القطاع التعليمي ، مع ذلك لا تزال متدنية . فالاحصائيات التربوية (٩٧/٩٨م) تشير الى ان نسبة العنصر النسوي من مجموع العاملة هي (١٨,٦٪) .

والمحزن ان الغالبية العظمى من هذه النسبة تتركز في المناطق الحضرية (٧٨,٠٪) وينسحب خلل التوازن في القوى العاملة بطبيعة الحال على المعلمين حيث لا تشكل المعلمات سوى نسبة (١٨,٦٪) من مجموع العاملين في المرحلة الاساسية والثانوية ، وترتفع النسبة الى (٢٠,٠٪) من مجموع العاملين في المرحلة الاساسية والثانوية . كما ان نسبة مشاركة العنصر النسوي في القوى الادارية لا تشكل سوى نسبة (١٨,٤٪) وتتمثل الاناث في القوى الادارية لمرحلة التعليم الاساسي بنسبة (١٩,٠٪) وبنسبة (١٧,٠٪) في المدارس التي تجمع بين التعليم الاساسي والثانوي .

ان العنصر النسوي لا يتمثل سوى بنسبة (٧,٨٪) من مجموع القيادات المدرسية (الاحصاء التربوي والتعليمي الشامل : ٩٧/٩٨م).

٣- اسباب مدرسية

ان هذه الاسباب تتصل بالبيئة المدرسية ، ومستوى وعلاقة التعليم باحتياجات الفتيات ، ومدى الاطمئنان الى القائمين على المدارس ادارة وتعليما

وتأتي المرافق المدرسية على رأس قائمة المتطلبات لتشجيع الحاق الفتيات بالمدارس وعدم تركها ، واهم هذه المرافق " دورات مياة " .

واذا ما علمنا ان حوالي (٦٠٪) من المنشات التعليمية لا تتوفر بها دورات مياه وان (٧٦٪) منها لا تتوفر بها المياه ، وان (٦٦٪) منها لا تتوفر بها وسيلة للصرف الصحي (نتائج المسح التربوي والتعليمي الشامل ٩٧/٩٨م) فاننا نقدر على مدى امكانية توفر البيئة المدرسية الملائمة لتشجيع الحاق الفتيات بالمدارس وبقائهن فيها لفترة اطول .

كما ان عدم تلبية المناهج المدرسية لحاجات الفتيات وبالذات في المناطق الريفية يجعل تعليم الفتاة وخاصة لفترة طويلة غير مجد ، حيث لا تشعر الاسر بمردود التعليم على حياتها ومستقبل الفتاة من حيث اكتسابها مهارات جديدة تستحق التضحية . كما ان من اهم اسباب عدم الحاق التلاميذ بالمدارس ، وتركهم لها هي عدم الاطمئنان الى القائمين على المدارس والشعور بعدم اهتمام الجهات الرسمية بالمدرسة " حتى ان هذين السببين يردان بعد اسباب : الاختلاط وعدم توفر المعلمات (الحوثي : ٩٩) .

الاستنتاجات والتوصيات

١- ان تطور النظام التعليمي في اليمن اتسم بالذكورية والحضرية .

فلا تزال نسبة كبيرة من الفتيات خارج المدارس ، وبالذات في المناطق الريفية ، هذا الى جانب ان نسبة كبيرة من الفتيات مقارنة بالفتيان يتركن المدرسة في اوقات مبكرة من حياتهن المدرسية . ان نتيجة المؤشرين ، بطبيعة الحال واحدة ، وهي استثناء المرأة من المشاركة في العملية التنموية من جهة ، واستمرار نسبة الامية المرتفعة بين صفوف النساء من جهة اخرى . لهذا فإنه لا بد من اعادة تعريف مشكلة الالتحاق بالتعليم بأنها مشكلة التحاق الفتيات بدرجة رئيسية وتخصيص الامكانيات المادية والبشرية لمواجهة هذه المشكلة حتى يمكن بلوغ هدف التعليم للجميع .

٢- تدني معدلات التحاق الفتيات بالمدارس وتركهن لها ليس بالضرورة عدم توفر الفرص التعليمية ، وانما لعدم الحاقهن بتلك المدارس وبسبب عدم توفر الشروط والظروف الضرورية لتشجيع الحاقهن وبقائهن في المدارس لفترة اطول . لهذا فانه لابد من اعادة تعريف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بانه ليس فقط توفير الفرصة التعليمية للذكور والاناث في الريف و الحضر ، وانما ايضا يشمل توفير الشروط الضرورية لاستغلال هذه الفرص والاستمرار في استغلالها قدر ما تسمح به القدرات الذهنية والعقلية للذكور والاناث في الريف والحضر .

٣- لموقف العام من تعليم الفتيات يتاثر بشكل رئيسي بتقدير دور المراة في المجتمع والحاجة للتعليم للقيام بهذا الدور ، ويتدرج هذا الموقف من الايمان بوجوب تعليم الفتاة من حيث المبدأ نزولا الى عدم وجوب ذلك . الا ان المقرين باهمية تعليم الفتيات لا يرون انها تحتاج لقدر التعليم الذي يحتاجه الفتيان لمبررات مختلفة . وعليه فان تدني التحاق الفتيات بالمدارس وسحبهن منها يتاثر بمثل هذا الموقف . لهذا فان الامر يتطلب تبني حملة تربوية / اعلامية طويلة الامد لتغيير الموقف العام من تعليم الفتيات ، مع مزيد من الدراسات الاجتماعية والنفسية لاستكشاف العوامل المتحكمة في مثل هذه المواقف ، وتاسيس مواجهته على قواعد علمية سليمة .

٤- ان قيمة الفرصة الضائعة الناتجة من تعليم الفتيات تبدو من وجهة نظر الاسر اعلى من تلك الفرصة الضائعة من تعليم الفتيان ، فالاسر تخسر في الانفاق على الفتيات اثناء الدراسة ، وتخسر في ذات الوقت اعمالهن داخل وخارج المنزل اثناء الدراسة ، وبالمقابل لا تشعر بفائدة من تعليم الفتيات ، واذا حدث وان تعلمن تذهب فائدة تعليمهن للغير . لهذا فان الامر يتطلب تعويض الاسر عن هذه الفرص الضائعة بتخفيض الاعباء المالية عنها جراء الحاق الفتيات بالمدارس وابقائهن فيها لفترات اطول . وهذا لا يعني اقفال باب الدارسات حول هذا الموضوع سواء من حيث وجوده او عدم وجوده ، ومدى تقدير الاسر لمثل هذه الفرص الضائعة .

٥- توفر المعلمات وتجنب الاختلاط عاملان هامان في تشجيع الحاق الفتيات بالمدارس وبقائهن فيها ، ومع هذا فان هذين العاملين لا يترافقان الا من الصفوف الاعلى من الصف الرابع . لهذا فان الاساس هو توفر المعلومات ، وبعد ذلك تجنب الاختلاط وبالذات في المناطق التي تفضل الفصل بين الجنسين . ان تدني نسبة العنصر النسوي من مجموع القوى العاملة في القطاع التعليمي ، بوجه عام يتطلب الاهتمام بتجنيد اعداد اكبر من المعلمات وفقا لسياسات وبرامج مخططة .

٦- ان وضع تعليم الفتيات ومستوى تطوره في نهائية الالفية الثانية ليس بالوضع الذي يخم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل ، لهذا فانه لا بد من رفع الاهتمام به ليصبح ذات اولوية استراتيجية ليس على مستوى وزارة التربية والتعليم ، بل لجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والشعبية .

اعد الدراسة :
د/ ابراهيم الجوفي
نائب رئيس مركز البحوث للتطوير التربوي

أول الكلام

اليمن واليونسكو

شهدت علاقة اليمن واليونسكو تطورا كبيرا بدأ من مرحلة التعاون الى مرحلة الشراكة الكاملة وجاءت هذه الشراكة كثمرة لتوجيهات القيادة السياسية لليمن الممثلة بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي اولى علاقات اليمن مع المنظمات الدولية والمانحين جل الاهتمام وعلى ضوء تلك الرعاية الكريمة من فخامته جاءت ثمار تلك الرعاية ونحن هنا نتحدث عن محور واحد هو محور علاقة اليمن مع اليونسكو والتي جاءت ثمار تلك العلاقة ان دخلت ثلاث مناطق من اليمن ضمن محميات التراث العالمي الذي ترعاه منظمة اليونيسيف والمنظمة الرابعة المرشحة للدخول هي منطقة سقطرى باعتبارها محمية طبيعية

أبدى اليونيسيف تفهمه وحرصه على دخول هذه المنطقة ضمن محميات التراث العالمي ودخلت مناطق كثيرة ضمن دعم اليونسكو لترميم تلك المناطق .

كما ان اليونيسيف تعد في اليمن الكثير من المشاريع الثقافية والتربوية ومنها تجهيز استديو اذاعي وتلفزيوني في جامعة صنعاء ودعم كثير من انشطة الجامعة ومن انشطة وزارة الثقافة وخلال هذه الايام وخلال زيارة مدير عام اليونسكو لليمن سيتم وضع حجر الاساس لمتحف العلوم بمبلغ ٣٦ مليون دولار .

اما عن التربية فدعم اليونسكو لدخول اليمن في مبادرة المسار السريع والتي تهدف الى تحقيق التعليم للجميع دليل على وسع مجالات التعاون بين بلادنا واليونسكو كما ان اليونسكو تدعم برامج محو الامية وتدعم الكثير من برامج تاهيل المعلمين وتدريبهم وغيرها من الانشطة التربوية .

ونحن هنا نتطلع ان تثمر الزيارة الثانية لمدير عام اليونسكو والتي تاتي بعد زيارة اليمن في عام ٢٠٠٢م نتمنى ان تستمر في توسيع مجالات التعاون والدعم لتشمل انشطة تربوية وتعليمية وثقافية وعلمية اخرى تسهم في تطوير اليمن ونهضته ولنا لقاء مع هذه العلاقة في عدد قادم إن شاء الله .

محمد مرشد

تسريب وبيع الكتاب المدرسي ظاهرة سيئة تعرقل نجاح سير العملية التعليمية في بلادنا

كميات كبيرة من الكتب المدرسية تفترش أرصفة الشوارع

يمثل الكتاب المدرسي حجر الأساس في العملية التعليمية ولايستقيم سير العملية التعليمية الا في ظل توفر الكتاب وفي بلادنا تعاني معظم مدارس الجمهورية مشكلة نقص الكتاب المدرسي وتأخر وصوله بينما نرى الكتاب المدرسي بمختلف العناوين ولمختلف المراحل الدراسية يباع في ارصفة الشوارع وبكميات كبيرة تكفي لسد حاجة عدد كبير من المدارس التي تشكو من نقص الكتاب المدرسي حتى الآن .

هذه الظاهرة تحمل في طياتها اسراراً كبيرة تجسد حجم المشكلة التي يرى البعض أنها أمر هين متجاهلين أن الصمت كان السبب الرئيسي لنمو هذه الظاهرة من عام الى اخر .

ان الآثار السلبية لبيع الكتاب المدرسي لا تقتصر على الطالب او ولي الامر كأفراد ولا على المدرسة والمطابع ووزارة التربية والتعليم كمؤسسات بل هي اعمق من ذلك لانها تعكس مدى وعي المجتمع بشكل عام .

ولهذا لابد من القضاء على هذه الظاهرة السيئة التي اصبحت قضية جنائية لدى البحث الجنائي الذي قام باستكمال مجريات التحقيق ورفع ملف القضية الى نيابة الاموال العامة التي تقوم هي الاخرى بدورها في اثبات القضية واستكمال مجريات التحقيق ورفعها الى محكمة الاموال العامة التي اصدرت حكما في قضية واحدة من ضمن ست قضايا لا تزال حبيسة البحث الجنائي ونيابة الاموال العامة ومحكمة الاموال العامة رغم تأكيدهم وحرصهم على محاسبة المتورطين والمتسببين في تسريب الكتاب المدرسي .

وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع نستعرضها في هذا التحقيق .

تحقيق /فيصل الحزمي - حازم غانم

قضية جسيمة

في البداية توجهنا الى مباحث امانة العاصمة وعند وصولنا الى مقر مباحث الامانة شاهدنا شاحنتين تابعة لمؤسسة مطابع الكتاب المدرسي محملتين بكمية واحد وثلاثين الف كتاب مدرسي وهذه الكمية تم ضبطها مؤخرا من قبل البحث الجنائي وتم ارسالها الى مؤسسة مطابع الكتاب المدرسي وعندها ايقنا بان هناك جهود مخلصة تبذل في محاربة هذه الظاهرة .

حيث التقينا الاخ العميد ركن / رزق صالح الجوفي مدير عام مباحث امانة العاصمة والذي تحدث حول ظاهرة تسرب وبيع الكتاب المدرسي بالقول ان هذه الظاهرة سيئة جدا والحقيقة اننا استطعنا خلال الفتره الماضية ضبط كميات مختلفة من عشره الى خمسة الف كتاب وهذه المرة ضبطنا في حدود اكثر من ثلاثين الف كتاب وكلها اعيدت الى وزارة التربية والتعليم وبالتنسيق مع معالي الاخ وزير التربية والتعليم كما ريتم قمنا اليوم بتسليم اخر كمية من الكتب المدرسية .

واضاف من المؤسف فعلا ان يتم النظر الى هذه الظاهرة باعتبار انها قضايا غير جسيمة مع انه من المفترض ان يتم اعتبار هذه الظاهرة ضمن القضايا الجسيمة لانها تتعلق بالمال العام وبمستقبل الوطن وابنائه وتهم المجتمع بكافة فئاته وشرائحة فالدولة تنفق المليارات من الريالات حتى يخرج هذه الكتاب الى ايدي ابنائنا الطلاب وليس الى ايدى من يتاجرون بها في ارصفة الشوارع ونحن نبحث هذه المسالة بشكل جدى ونتمنى ان تاخذ هذه القضية حجمها الحقيقى بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ومع اكثر من جهة وبحيث نتمكن من الوصول الى الاماكن والاشخاص المسؤولين والمتسببين في هذه الظاهرة .

وحول ما توصل اليه التحقيق من نتائج اجاب بأنه تم احالة بحدود ثمانية اشخاص متهمين الى نيابة الاموال العامة ولا يزال لدينا البعض يتم التحقيق معهم والحقيقة انه من خلال المتابعة والتحقيق اتضح ان مؤسسة الكتاب ليست مسؤولة عن تسرب وبيع الكتاب المدرسي .

كما تم ضبط مدير مركز تعليمي في احدى المحافظات وشخص اخر موظف بوزارة التربية والتعليم والحقيقة ان كميات الكتب التي قاموا ببيعها كانت بسيطة لكن تبقى هناك كميات كبيرة من الكتب تتسرب ونحن نتابعها ونعمل جاهدين من اجل معرفة الجهة التي تأتي منها واعتقد انه ربما نصل ان شاء الله الى نتائج جيدة في هذا الاتجاه .

تسرب الكتاب المدرسي

وفي نيابة الاموال العامة التقينا الاخ/ احمد محمد حميد الدين عضو نيابة الاموال العامة والذى طلبنا منه توضيح دور النيابة في هذه الظاهرة حيث قال لدينا قضايا منظورة امام نيابة الاموال العامة كما ان هناك قضايا سابقة تم البث فيها واحيلت الى محكمة الاموال العامة .

واضاف انه بحسب طبيعة القضية فقد تعذر علينا الوصول الى المصدر الاساسي لهذه الظاهرة والوصول الى الاشخاص المتسببين الذى يقومون بتسريب الكتاب المدرسي وبيعة في ارصفة الشوارع وذلك لاسباب قصور متعلقة بطباعة الكتاب المدرسي نفسة حيث يفترض ان يتم ترقيم وقيد هذه الكتب لان هذا سيساعدنا ويمكننا من معرفة وتحديد مصدر هذا الكتاب باعتبار اننا سنكون على علم بارقام الكتب المخصصة للمحافظات والمديريات والمدارس ايظا وهكذا نستطيع ان نحدد من اين وصلت هذه الكتب الى ارصفة الشوارع ومن ثم نستطيع ضبط ومحاسبة كل من يتسبب في هذه الظاهرة والتى تسيء الينا جميعا وتسبب الكثير من الصعوبات لابنائنا الطلاب وتعرقل العملية في بلادنا .

واضاف انه عند توزيع الكتب الجديدة لبعض المدارس لايتم وضع حساب الكتب المرتجعة لهذه المدارس حيث تقوم بتوزيع الكتب المرتجعة وبيع الكتب الجديدة

وبالنسبة لكمية الكتب التى تم ضبطها ليس لدينا عدد محدد فنحن احيانا نضبط كميات كبيرة فخلال العام الماضى تم ضبط ثلاث قاطرات محملة بالكتب المدرسية وقد تم تسليمها لوزارة التربية والتعليم ومؤسسة مطابع الكتاب المدرسي .

استغلال واستيلاء

ولمعرفة مدى البت في هذه القضايا من قبل محكمة الاموال العامة باعتبار ان لها الكلمة الاخيرة في محاسبة ومعاقبة المتلاعبين والمتاجرين بتسريب وبيع الكتاب المدرسي توجهنا الى محكمة الاموال العامي .

وقد التقينا الاخ/ خالد محمد الحسني امين سر محكمة الاموال العامة حيث قال تعتبر جريمة بيع الكتاب المدرسي جريمة استيلاء على مال عام عقوبتها الحبس من ٣- ٧ سنوات بالاضافة تحمل الخسارة المادية التي تقدم الجهة المدينة بها دعوى مدنية تابعة للدعوى الجزائية .

اما بالنسبة للقضايا المنظورة امام المحكمة فهناك قضيتان وعشرة متهمين اثنان منهم موظفان تابعان لوزارة التربية والتعليم والتهمة الموجه لهما هي استغلال الوظيفة العامة وتسهيل الاستيلاء على الكتب المدرسة لاكثر من عشرين الف كتاب وبقية المتهمين مقدمين بتهمة الاستيلاء على المال العام .

وقد قدمت النيابة العامة المتهمين الثمانية بهذه التهم بالاشتراك مع مجهولين لم تحدد اسمائهم .

بعد ذلك اصدرت المحكمة قرارا بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٥م لمتابعة ومعرفة المصدر الذى تحصل منه بائعو الكتب المدرسية على هذه الكتب ولكن قرار المحكمة لا يزال رهن التنفيذ .

وحول رايه في هذه الظاهرة قال: ان هذه الظاهرة خطيرة وسيئة حيث تعتبر جريمة في حق جيل بأكمله وتعتبر من الجرائم التى تضر بالمصلحة والمنفعة العامتين وذلك الضرر يتمثل في عرقلة سير العملية التعليمية لان المبادئ الاساسية للجميع يتقدمها مبدأ وجوب التعليم وتطوير العمل على بناء مجتمع وجيل متعلم.

قضايا منظورة

من جانبه تحدث الاخ / محمد احمد الشمسى مدير عام مطابع الكتاب المدرسى وقال بأن قيادة وزارة التربية والتعليم ومؤسسة مطابع الكتاب المدرسى تولى هذه الظاهرة اهتمام بالغ وقيادة الوزارة حريصة على متابعة ومحاسبة هؤلاء الاشخاص الذين يتلاعبون ويتاجرون بالكتاب المدرسى وهى ايادى عبثة تسئ الى الوطن والمواطن .

والحقيقة ان تسريب وبيع الكتاب المدرسى فى ارصفة الشوارع يمثل ظاهرة سيئة وعلى المجتمع ان ينبذها ويحاربها كما ان على الجهات المسؤولة البحث وكشف من اين يتسرب هذا الكتاب وتوجد الآن قضايا منظورة امام الاجهزة الامنية والنيابات والمحاكم وما على القضاء الا ان يوجهة اصابع الاتهام وكشف هؤلاء العابثين واصدار الاحكام عليهم ليكونوا عبرة للآخرين كما ان هناك جهود لمتابعة وملاحقة بائعي الكتب المدرسية من قبل الاجهزة المختصة وقد تم خلالها مصادرة عدد كبير من الكتب المدرسية

ونؤكد من خلالكم انه لا يتم تسريب كتاب واحد من المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي او من خلال مخازنها او من خلال عامليها ولو وجد ذلك لقمنا باتخاذ الاجراءات الصارمة ولكن كل ما يتم تسريبه من هذه الكتب الى ارصفة الشوارع يقومون به اشخاص من خارج المؤسسة .

وحول دور المؤسسة فى الحد من هذه الظاهرة قال نحن حريصون على ان لايتم تسريب الكتاب المدرسة من داخل المؤسسة ولذلك لا يوجد مخازن لتخزين الكتب داخل المؤسسة ولا نحتفظ بللتأكد من الالة الى قسم الترحيل وهنا ينتهى دورنا . .

مدير عام مباحث امانة العاصمة

ضبطنا الآن أكثر من ثلاثين ألف كتاب وكلها أعيدت إلى وزارة التربية والتعليم ونعمل جاهدين من أجل متابعة ومعرفة المتسببين في هذه الظاهرة

عضو نيابة الأموال العامة

ضبطنا خلال العام الماضي ثلاث قاطرات محملة بالكتب المدرسية

أمين سر محكمة الأموال العامة

بيع الكتاب المدرسي جريمة واستيلاء على مال عام عقوبتها الحبس من 3 - 7 سنوات

مدير مطابع الكتاب المدرسي

حريصون على أن لا يتم تسريب الكتاب المدرسي من داخل المؤسسة

إعلان

أخي المواطن.. أختي المواطنة:
الإيدز طاعون العصر الفتاك، لا ينتهي بالشفاء بل بالموت البطيء.. والوقاية منه سهلة ممكنة بالعفة والمعرفة